الجملة الاسمية البسيطة في العربية
من خلال دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني خاصة
قراءة من منظور خطابي

أ. شابحة حمرون
قسم الترجمة – جامعة الجزائر 2

من الأهمية بمكان أن نذكر في هذه السطور أن الطرفين الأساسيين في الإسناد في العربية، إما أن يكونا اسمين وإما أن يكونا فعلا واسما، معنى ذلك أن العلاقة الإسنادية بوجه عام تتمحور حول نمطين رئيسين من الائتلاف بين العناصر التي تبنى بها الجملة وهما الإسناد الاسمي والإسناد الفعلي. وسيتمحور حديثنا فيما يستقبلنا من كلام حول نوع واحد من الإسناد هو ذاك الذي تتولد منه الجملة الاسمية البسيطة. وفي هذا المضماريجب التذكير أيضا أن هناك نوعين من الإسناد الاسمي في العربية أحدهما بسيط وهو الذي يتألف من مبتدأ وخبر يتم معهما المعنى،أما ثانيهما فتكون الجملة فيه أكثر تعقيدا. فالعملية الإسنادية في هذه الحالة تتخللها عملية أو عمليات إسنادية فرعية أخرى تجعل الجملة تخرج من البساطة إلى التعقيد. والنوع الأول وحده هو الذي يعنينا هنا وهو ما يكون فيه الإسناد أصليا مقصودا لذاته بالمفهوم الذي قدمه الرضي الأستراباذي في تفرقته بين الجملة والكلام حين قال: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه،

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[1] فالاسمان (المبتدأ والخبر)، يكونان في هذه الحالة مجردين للإسناد خاليين من العوامل. فالزمخشري في سياق تناوله المبتدأ والخبر يقول: « هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي: كان، وإن وحسب وأخواتها، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتها القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد، لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما، لأنه معني قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه»[2].

في هذا النوع من الجملة يكون المبتدأ والخبر هما فقط ما تتركب منه الجملة، والعلاقة الرابطة بينهما هي الإسناد الخبري، ويكون المبتدأ في هذه الحالة هو العنصر الأساس الذي يبنى عليه الكلام ويتلوه ترتيبا الخبر الذي يتم به الكلام فتحصل الفائدة، يقول سيبويه إبان كلامه على الابتداء «فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه»[3]،و لما كان الإخبار حكما في عرف النحاة وأنه لا يمكن أن يحكم على مجهول فإنه اشترط في المسند إليه(المبتدأ في هذه الحالة) التعيين حتى تحصل الفائدة من الإخبار، لذلك يقول المبرد «و أما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات»[4] وفي السياق نفسه يؤكد ابن يعيش على التعيين في المبتدأ دون الخبر فيقول: «اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة»[5]،لذلك فإننا إذا قلنا: «رجل ذاهب» كما قال سيبويه لم يحسن كلامنا[6]، ويترتب عن شرط التعيين هذا الذي تتعلق به الفائدة أن المبتدأ يكون في الأصل معرفة كما

قال الزمخشري: «ما دل على شيء بعينه وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص والمضمر والمبهم وهو شيئان: أسماء الإشارة والموصولات والداخل عليه حرف التعريف ، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية، وأعرفها المضمر ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه حرف التعريف، وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه، وأعرف أنواع المضمر: ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب»[7]،و أبسط صورة للإسناد الاسمي الذي نحن بصدده هو ما تألف من مسند إليه يجتمع فيه التعريف والإفراد ومن مسند مفرد نكرة يقول ابن يعيش: «اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة»[8].

وبناء على هذا الوصف للمسند إليه وللمسند تكون أبسط صورة للجملة الاسمية كما يلي:جإ = م إليه (معرفة)+م(نكرة) وفي مثل هذه الحال فإن ورود المسند نكرة ليس خاضعا لمحض الصدفة إنما يأتي كذلك استجابة لمقتضيات التواصل ولعلاقة المخاطب بالحكم المترتب عن الإسناد، أي بالخبر الذي يقدم إليه فهو- المخاطب- يكون في هذه الحالة إزاء خبر جديد عن المخبر عنه لم يسبق له به علم ، وإن كان على معرفة سابقة بالمسند إليه (المخبر عنه)، لذلك فإن النحاة يطلقون على الخبر الذي هذه صفته الخبر الابتدائي على اعتبار أنه خبر جديد عن المحدث عنه بالنسبة إلى من وجه إليه الكلام، معنى هذا أن خلو ذهن السامع من الحكم الخاص بالمسند إليه هو الذي اقتضى ورود الخبر نكرة كما في قولنا: « الولد بريء» فإذا كان المحدث عنه . وهو الولد . معلوما من السامع سلفا فإن المحدث به وهو «براءته» غير معلوم لديه قبل الكلام، فالخبر هنا هو الأصل في الفائدة، وقد أثبتنا به حكما للمبتدأ (الولد) لم يكن معلوما عنه لذلك يقول عبد القاهر الجرجاني في سياق تفريقه بين الخبر النكرة والخبر المعرفة: «اعلم أنك إذا قلت: « زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك

ابتداء»[9]،وليس الأمر كذلك إذا كان الخبر معرفة، فمجيء الجملة الاسمية مكونة من مسند ومسند إليه معرفتين يكون لمقتضيات تبليغية ذات علاقة بدرجة علم المتلقي بالمضمون الدلالي للحكم الذي يصاحب العلاقة التي يعقدها مؤلف الكلام بين طرفي الإسناد، فإذا رجعنا مرة أخرى إلى عبد القاهر الجرجاني في هذا الموضوع وجدناه يقول عن ورود الخبر في الجملة الاسمية البسيطة معرفة: «و إذا قلت: «زيد المنطلق» كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غير»[10]. فمن البين إذا أن الاختيار بين النكرة والمعرفة في مثل هذه الحالات مشروط بالدلالة المراد إيصالها إلى المخاطبين والتي تخضع هي الأخرى لمقاصد خطابية يهدف منشئ الكلام إلى تحقيقها من خلال عملية التواصل التي تتم بينه وبين مخاطبيه بوساطة اللغة، لذلك فإن أي عملية استبدالية تجرى على عنصري الإسناد ويتم فيها الانتقال من النكرة إلى المعرفة أو من المعرفة إلى النكرة يتبعها تغير دلالي يكون له تأثير ما على نجاعة العملية التبليغية، فلو اعتبرنا أن قولنا «زيد منطلق» معادل في ما يفيده من معنى لقولنا «زيد المنطلق» لترتب عن ذلك خلط من الناحية التبليغية بين من لا علم له أصلا بأن حدثا ما قد حصل لا من زيد ولا من غيره وبين من له علم سابق بالحدث ولكن ينقصه العلم بمن أنجز الحدث فجئت له بالخبر معرفة لتعلمه أن الانطلاق كان من فلان بعينه وليس من غيره من الأناسي على سبيل التحديد وإثبات الحدث له وحده من دون سواه ممن يتوقع أن يصدر عنهم، وبذلك تكون قد أزلت عن ذهنه الالتباس ونقلته من الشك إلى العلم واليقين، معنى ذلك أن الحالة التي يكون عليها هذا المخاطب الثاني غير الحالة التي يكون عليها المخاطب الأول الذي نفيده ابتداء بالحدث الذي لم يكن له علم به من أصله، وهذا الفرق في الدلالة بين هذين النمطين من الجملة الاسمية البسيطة فرق جوهري من جهة أننا إذا أردنا أن نضيف عنصرا جديدا إليهما عن طريق العطف مع

الاحتفاظ بالترتيب الذي كان لعناصرهما أمكننا ذلك بالنسبة إلى الجملة التي يكون خبرها نكرة، فصح لنا أن نقول- حسب المثال الذي ضربه عبد القاهر- «زيد منطلق وعمرو» على سبيل إشراك «عمرو» وهو مبتدأ ثان في هذه الحالة- في المعنى الذي أخبرنا به عن الأول فنكون قد أفدنا المخاطب الخالي الذهن من حصول أي انطلاق من أي شخص كان بأن حدثا قد وقع وهو «الانطلاق» وأن وقوعه كان من «زيد» ومن «عمرو» وهو ما لا يتأتى لنا في حال الخبر المعرفة، فلا يصح لنا أن نخاطب من يكون على علم سابق بالحدث دون منجزه بمثل قولنا «زيد المنطلق وعمرو» والسبب في ذلك–كما قال عبد القاهر إن «المعنى مع التعريف على انك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو[11]،فإشراك المبتدأ الثاني في الخبر المعرفة يستوجب إطالة الجملة وتعقيد تركيبها والتصرف في ترتيب عناصرها فتقول (و المثال ضربه عبد القاهر) «زيد وعمرو هما المنطلقان»، فتكون بذلك قد جمعت بينهما في الخبر بدلا من أن تثبت الحكم لأحدهما أولا ثم تثبته للآخر ثانيا» [12].

و لكن يجب ألا نعتقد أن كل خبر يأتي معرفة في هذا النمط من الجمل يكون غرضه مقصورا على تعيين منجز الحدث المجهول من المخاطب، بل هناك مقاصد تبليغية أخرى يمكن أن يبتغيها منشئ الكلام من خلال القوى الدلالية المصاحبة للخبر المعرفة في سياق خطابي معين، وهنا نعود مرة أخرى إلى بحث الوجوه الدلالية التي يمكن أن يؤديها الخبر المعرفة في الجملة البسيطة اعتمادا على الشواهد التي ساقها لها عبد القاهر الذي يقول في هذا الموضوع: «و اعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له في ذلك وجوها»[13]، ففي قولنا على سبيل التمثيل عمر هو الشاعر فإننا نكون قد أوردنا الخبر المعرفة لنجعل المعنى المستفاد من الحكم الذي بعد ضمير الفصل(هو) مقصورا على المخبر عنه على سبيل المبالغة فكأن الشاعرية لم تتوافر إلا في المبتدأ (عمر) أما غيره

ممن يتعاطى الشعر فإنه لم يبلغ الكمال في هذا الحكم، فما استوجب اختيار المجيء بالخبر معرفة هو الدلالة التي قصد منشئ الكلام توصيلها إلى المخاطب وهي اعتبار «عمر» متفردا في الشاعرية على من سواه ممن يشاركه في قول الشعر، وفي هذه الحالة يمتنع العطف على المبتدأ أيضا، لأن الغرض هو إثبات صفة الكمال فيه وحده حسبما اقتضاه سياق التخاطب،و هو سياق المفاضلة، لذلك يمتنع في هذه الحالة الإشراك الذي يصاحب العطف في مثل قولنا «عمر هو الشاعر وسعيد» لمخالفته المقصد التبليغي المرجو من جملة «عمر هو الشاعر»،لأن الهدف هنا هو إثبات كمال الشاعرية لـ«عمر» من دون سواه من الشعراء ونفي أن يوجد له نظير في ذلك حتى ليتوهم قارئ هذه الجملة أو سامعها أن الشاعرية في صورتها الكاملة لم توجد إلا في «عمر» ولا تعرف إلا من خلال شعره[14].

وهناك لطائف معنوية أخرى تصاحب دخول «أل» على الخبر أبرزها عبد القاهر الجرجاني في أثناء كلامه على «ال» التعريف التي نقصر من خلالها « جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه (كما رأينا في مثالنا السابق)، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه[15]،ولتوضيح ذلك يوازن بين جملة«زيد هو المنطلق» وبين قول الأعشى: «هو الواهب المائة المصطفاة»، ويقول في ذلك» ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى: أنه لا يهب هذه الهبة إلا الممدوح؟ وربما ظن الظان أن «اللام» في «هو الواهب المائة الصطفاة» بمنزلتها في نحو«زيد هو المنطلق»، من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة،كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص، وليس الأمر كذلك، لأن القصد هاهنا إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها، يدلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه وعلى أن يجعله يهب المائة مرة بعد أخرى، وأما المعنى في قولك:»زيد هو المنطلق» فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة لا إلى جنس من الانطلاق، فالتكرر هنا غير متصور»[16]،فكون الدلالة المستفادة

من الحدث متكررة في بيت الأعشى دون المثال الذي وازنه به عبد القاهر مرجعه إلى مجيء الخبر بمعنى يتعدى رفقه قائله بمفعول مخصوص، الأمر الذي جعل الخبر هنا «خبرا على معنى الاختصاص وأنه للمذكور دون من عداه»[17] تكريره منه وارد، والملاحظ هنا أن نموا ما حدث في الجملة الاسمية البسيطة التي قلنا إنها تتألف من مسند ومسند إليه وبهذا التطور الذي حصل فيها ارتبطت اللطائف المعنوية الجديدة التي أشار إليها عبد القاهر، وفي هذا السياق يجب التنبيه إلى ارتباط الدلالة المصاحبة لعملية الإسناد بالمقاصد التبليغية لمنشئ الكلام نفسه الذي هدف في المثال الذي أوردناه إلى إثبات معان معينة تخص موضوع كلامه، بمعنى إنها ليست مرتبطة بطبيعة الحالة التي يكون عليها المخاطب كما رأينا في أمثلة سابقة، فالمعتبر في الأمثلة الأخيرة هو المتكلم وما أراد أن يضفيه على خطابه من معان أما في الأمثلة التي سبقتها فالمعتبر فيها هو المخاطب من حيث مقدار علمه بالخبر الذي يقدم عن المخبر عنه، لذلك يقول الدكتور محمد عبد المطلب يتحدث عن التعريف والتنكير عند عبد القاهر «ويكاد عبد القاهر يعتبر المخاطب الركيزة الأساسية في مسألة التعريف والتنكير، وإن كان هذا لا ينفي وجود المتكلم في الصياغة باعتباره مصدرها وخالقها»[18].

ولكن مع ذلك، فإن القصد إلى إعلام المخاطب بما لا يعلمه عن الموضوع الذي يدور حوله الكلام غير معدوم وإلا انتفى البعد الخطابي فيه وغدا كلاما من أجل الكلام، ويظهر ذلك أكثر في ضرب آخر من تعريف الخبر بـ«أل» لا يكون القصد فيه الإشارة إلى حدث ما قد وقع وعلمه المخاطب دون أن يكون له علم بمن أنجزه ولا تكون الغاية منه قصر معنى على المسند إليه دون سواه ممن هو من جنسه على سبيل أن المعنى قد بلغ معه أقصى درجات الكمال كما تبين لنا مما تقدم[19]، إنما هدف منشئ الكلام من اعتماد هذا التعريف المطابقة الحقيقية بين المسند إليه أو المبتدأ والحكم المصاحب لعملية الإسناد فيكون المبتدأ هو عين الخبر من

حيث الأدلة،فالأمر هنا لا يتعلق بمحض بلوغ المسند إليه أعلى الدرجات في المعنى المستفاد من الإسناد إنما يتعلق بالتماهي بين المسند إليه والحكم المثبت له، ويحدث هذا عندما يكون المبتدأ(أو المسند إليه) ضمير شأن، ففي هذه الحالة يكون غرض منشئ الكلام توجيه الأسماع والنفوس كلية إلى المعنى المستفاد مما يليه توكيدا لأهميته ومكانته، وعلو شأنه، فضمير الشأن بما فيه من إبهام وخفاء وتركيز،(لاسيما) حين يأتي خاليا من المرجع،يستثير الشوق ويحفز النفس للتطلع إلى ما يزيل الغموض والإبهام فيكون ما تحصله مما يليه مفسرا للضمير ومطابقا له مطابقة كاملة من حيث المعنى[20]، وفي هذا الموضوع يقول الدكتور عباس حسن في سياق كلامه على ضمير الشأن والجملة المفسرة له:»فتقديم الضمير(يعني ضمير الشأن)، ليس إلا تمهيدا لهذه الجملة الهامة(التي تأتي بعد ضمير الشأن)، لكنه يتضمن معناها تماما ومدلوله هو مدلولها، فهو بمثابة رمز لها ولمحة أو إشارة توجه إليها»[21]، وفي السياق نفسه يتحدث عبد القاهر عن هذه المطابقة الدلالية بين المسند إليه الضمير وبين المسند المعرفة المفسر له ويمثل لذلك ب»هو البطل المحامي» وفي تفسيره يقول : «(...) تريد أن تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي؟ وهل حصلت معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له فيه؟ فإن كنت قتلته علما، وتصورته حق تصوره، فعليك صاحبك وأشدد به يدك، فهو ضالتك وعنده بغيتك، وطريقه طريق قولك:»هل سمعت بالأسد؟ وهل تعرف ما هو؟ فإن كنت تعرفه،فزيد هو هو بعينه»[22]. إن العبارة الأخيرة في كلام عبد القاهر تؤدي المطابقة التي ألمحنا إليها وما عبر عنه الدكتور عباس حسن يكون ضمير الشأن المبهم كناية أو رمزا للدلالة التي يؤديها ما يجيء بعده من كلام، ففي مثل هذه الحال لا يوجد أي تفاوت دلالي بين المسند إليه والحكم المثبت له بل إنه- أي المسند إليه- يؤدي تلك الدلالة نصا مهما ترامت في الاتساع،و الاتساع والترامي في الدلالة هما السمة المميزة

للخبر في هذا الصنف من الجمل الاسمية لذلك يطلق عبد القاهر على هذا الضرب من الخبر اسم الخبر الموهوم الذي يذهب فيه منشئ الكلام إلى تصوير شيء في خاطر المخاطب» لم يره ولم يعلمه ثم تجريه مجرى ما عهد وعلم»[23] ويبلغ ذلك أقصاه إذا كان الخبر الموهوم اسما موصولا جاء به المخاطب ليعبر عما قدره في وهمه فيكون كمن أحال المخاطب على شيء أو أمر يعن في الوهم دون أن يكون قد عرفه من قبل بالصفة التي أورده عليها المخاطب، كما في قول بشار بن برد[24]:

أخوك الذي إن ربته قال: إنما أربت، وإن عاتبته لان جانبه

قال عبد القاهر في تعليقه على هذا البيت: «فهذا ونحوه على انك قدرت إنسانا هذه صفته وهذا شأنه، وأحلت السامع على من يعن في الوهم دون أن يكون قد عرف رجلا بهذه الصفة، فأعلمته أن المستحق لاسم الأخوة هو ذلك الذي عرفه حتى كأنك قلت:أخوك زيد عرفت أنك إن تدعه لملمة يجبك»[25].

إن الوقوف على الدلالة فيما أثبت للمبتدأ في هذا الجنس معهود «من طريق الوهم والتخيل» كما يضيف عبد القاهر، وهو الأمر الذي يجعل المخاطبين في الوقوف على هذه الدلالة مختلفين باختلاف ما هو مركوز في ذواتهم من ثقافات وتجارب، فلا نتصور تطابقا بين هؤلاء في الدلالات التي يستخرجونها من مثل هذه الصفات التي تجري على المسند إليه، الأمر الذي يفرض على مترجم مثل هذه الملفوظات(énoncés) بذل جهد مضاعف يتجاوز محاصرة دلالة التركيب إلى البحث عن أنماط أسلوبية في اللغة المنقول إليها يكون في مستطاعها توفير الاتساع الدلالي الذي قال عنه عبد القاهر في أثناء تناوله»الخبر المعرف بالألف واللام» إنه:»من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقه، والمعول فيه على مراجعة النفس واستقصاء التأمل»[26].

و هناك حالات يحدث فيها تغيير في ترتيب عناصر الجملة فيتقدم المسند ويتأخر المسند إليه إما على سبيل الجواز وإما على سبيل الوجوب وهو موضوع تعرضت له كتب النحو في باب المبتدأ ولخبر فبحث النحاة في قضايا التقديم والتأخير هذه بحثا مفصلا وحددوا شروطها ومسوغاتها[27]، سوى إن هذه القضية لم تبحث في الغالب عند النحاة الخلص من حيث الآثار الدلالية للترتيب الذي تأتي عليه عناصر الجملة، وهو ما رآه عبد القاهر الجرجاني مخالفا للصواب، ففي تقديره إن تبادل الرتب بين عناصر الجملة ليس مسألة شكلية قائمة على الاختيار المحض الذي يسمح لمستخدم اللغة بتلوين صور الكلام مع الاحتفاظ بالمعنى نفسه في جميع الحالات وهو ما يؤاخذه عبد القاهر على النحاة، حتى حين يكون العنصران متكافئين في التعريف تكافؤا يوهم أن أي الترتيبين نعتمد فالدلالة المستفادة من الجملة واحدة. فقد قال في هذا المجال «واعلم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبرا لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومما يوهم ذلك قول النحويين في «باب كان»: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما، والآخر خبرا كقولك: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيدا، فيظن من هاهنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثنى بذاك، وحتى كأن الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر يسقط ويرتفع إذا كان الجزآن معا معرفتين»[28].

و لمزيد من التوضيح لهذه المسألة نقف عند شاهدين من الشواهد التي استدل بها صاحب الدلائل على ما ذهب إليه، فإذا وجدنا أنفسنا أمام الجملتين الاسميتين التاليتين:

الحبيب أنت -2 أنت الحبيب

فقد نظن أننا إزاء جملتين تؤديان المعنى نفسه وإن ما نستخلصه

من إحداهما هو عينه ما تفيده الثانية، والحق إن هناك فرقا دقيقا من حيث المعنى بينهما إلى حد أنه لا يمكن الحديث مطلقا عن تطابق دلالي بينهما، فالجملة الأولى تفيد أن لا فصل بين المخاطب والمخاطب، فمثلهما مثل متحابين يقتسمان نفسا واحدة، وهو ما لا تؤديه الجملة الثانية التي يقصد صاحبها أنه اختص مخاطبه بالمحبة من بين الناس، لذلك فإن محاولتنا أن نفيد بالثانية ما تفيده الأولى كمن يحاول ما لا يصح29، فنحن إذا أمام تركيبين ينطبق عليهما التجريد التالي:

مبتدأ المعرفة + خبر (معرفة)

سوى إن الدلالة التي نستشفها من التركيب - 1 - لا تطابق الدلالة التي نستشفها من التركيب - 2 - ، فنحن من حيث دلالية التركيبين قبالة الصيغة التالية: ج 1 ≠ ج2 .

والمثال الآخر الذي نضربه في هذا المساق مؤلف هو أيضا من جملتين اسميتين لا اختلاف بين عناصرهما سوى من حيث الترتيب الذي وردت عليه داخل التركيب والمثال هو:

1 - زيد المنطلق 2 - المنطلق زيد

فنحن-كما هو بين- إزاء مسند ومسند إليه معرفتين في الحالتين، فكلا الجملتين ينطبق عليهما القالب التجريدي الذي أشرنا إليه في المثال الأول وهو:

مبتدأ المعرفة + خبر (معرفة)

مع الملاحظة انه هنا أيضا وقع تبادل في المواقع بين المسند والمسند إليه، فقد جاء المبتدأ في الجملة الأولى اسم علم (واسم العلم من المعارف) وجاء الخبر وصفا معرفة، أما في الجملة الثانية فقد حدث تبادل للمواقع

بين العنصرين فأضحى اسم العلم هو الخبر أما الوصف المعرفة فأضحى مبتدأ معنى ذلك أن «زيد» في الجملة الأولى من المثال مثبت له و«المنطلق» مثبت، به والأمر معكوس في الجملة الثانية، لذلك يقول عبد القاهر في مسألة تبادل المواقع بين المبتدأ والخبر حين يكونان معرفتين: «فإذا قلت: زيد أخوك، كنت قد أثبت بأخيك معنى لزيد، وإذا قدمت وأخرت فقلت، أخوك زيد، وجب أن تكون مثبتا بزيد معنى لأخيك وإلا كانت تسميتك له الآن مبتدأ وإذا ذاك خبرا تغييرا للاسم عليه من غير معنى»[30]، فبناء على هذه العلاقة الإسنادية التي تجعل العنصر الذي يثبت به المعنى خبرا والذي يثبت له المعنى مبتدأ، فإن المعنى في الجملتين السالفتين («زيد المنطلق» و «المنطلق زيد») لا يكون واحدا، ولا يمكن في هذه الحال الحديث عن تطابق دلالي بينهما، لأنه في الأولى يكون الكلام دائرا عن انطلاق وقع وعلمه المخاطب دون أن يعرف على وجه الدقة والتحديد من قام به، فإذا سمع(أو قرأ) هذه الجملة زال شكه فعلم يقينا أن الانطلاق كان من زيد وليس من غيره، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز[31] وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الجملة الثانية من المثال،بل يكون المعنى على أنك- كما يضيف عبد القاهر- «رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك، فلم تثبته ولم تعلم أزيد هو أم عمرو فقال لك صاحبك: المنطلق زيد، أي هذا الشخص الذي تراه من بعيد هو زيد»[32]. فالفرق بين التركيبين أن كلا من المخاطب والمخاطب يكونان حاضرين في مقام التخاطب بالنسبة إلى الجملة «المنطلق زيد» أما في «زيد المنطلق» فإن الأمر يتعلق فقط بعلم المخاطب بحدث الانطلاق ويحتاج إلى معرفة صاحبه دون أن يكون حاضرا في مكان وقوع الحدث، فهذه الفوارق الظاهرة بين الكلامين لا يمكن أن يستغني المترجم عن إدراكها، فاعتباره الكلامين السابقين متطابقين من حيث الدلالة تنعكس آثاره سلبا على عمله، لأن ذلك يوقعه في الوهم فيستعمل في ترجمتهما العبارة نفسها في اللغة المنقول إليها والحال أننا إزاء صيغة مماثلة للصيغة التي رأيناها في

المثال الأول وهي ج1≠ ج2 دلاليا،أو بتعبير صاحب دلائل الإعجاز نحن أمام كلامين بينهما «فصل ظاهر» ولتأكيد ما بيناه يجب أن نذكر أن تبادل المواقع بين عناصر الجملة صحبه تغير في المقاصد الدلالية، لأن ما حدث من تقديم لم يكن على نية التأخير كما يقول النحاة، فالانتقال بالخبر وبالمبتدأ المعرفين إلى مواقع جديدة أخذ فيها كل منهما الموقع الذي كان للآخر في الجملة تبعه نقل لكل واحد منهما من حكم إلى حكم لم يكن له من قبل ، فالخبر خرج من كونه خبرا إلى كونه مبتدأ بينما خرج المبتدأ من كونه مبتدأ إلى كونه خبرا، وبصرف النظر عن الغرض النحوي من التقديم في مثل هذه الحالات والذي يحصره النحاة في العناية والاهتمام، فكأني بهم»يقدمون الذي بيانه أهم له، وهم ببيانه أعنى وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم»[33]، فإن التغيير الدلالي الذي يترتب عن هذا الإجراء هو المهم، ولعل ذلك هو ما دفع عبد القاهر إلى التعقيب على ما ذهب إليه النحاة في الموضوع بأن قال: «و قد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: «إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه، حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف ولم ترظنا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه»[34]، معنى هذا أن التقديم والتأخير في الموضوع الذي نحن فيه ليسا سواء من حيث الدلالة، ولا يمكن أن يختزل في صرف عناية المخاطب أكثر إلى أحدهما. والحق إن الأثر الدلالي للتقديم والتأخير في الجملة لا يقتصر على ما ذكرناه فمسائله دقيقة ولا تنحصر في الجملة الاسمية البسيطة بل تمس كل أنماط الجملة في العربية.

ومن أضرب التصرف التي تطال الجملة الاسمية البسيطة لأغراض تبليغية الاستغناء عن أحد عناصرها بالحذف إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية تغنى عن ذكره وتوحي به إلى المخاطب، يقول ابن يعيش: «اعلم أن

المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به ويكون مرادا حكما وتقديرا»[35].

و يمكن أن نمثل لحذف المبتدأ وللغرض التبليغي منه بقوله تعالى: «قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين»[36] فـ" أضغاث أحلام" خبر معرفة(معرفة بالإضافة) لمبتدأ محذوف تدل عليه الآية 43 في السورة وهي: «وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون» فتقدير المبتدأ المحذوف في هذه الحالة هو اسم الإشارة «هذه» فهو إذن مبتدأ معرفة وتقدير الجملة: «هذه أضغاث أحلام»، والفرق بين هذه الجملة وقد ذكر المسند والمسند إليه فيها معا، وبينها وقد حذف المسند إليه لا يكمن فقط في الناحية الشكلية التي تجعل إحداهما لغويا أكثر اقتصادا من الثانية والمعنى المؤدى فيهما هو هو، بل يظهر الفرق في الدلالة وفي الغرض التبليغي نفسيهما، فإذا علمنا أن الكلام في الآية 43 يتعلق بأمور غير ظاهرة للعيان ولا يمكن التحقق منها في الواقع، ظهر لنا أن حذف اسم الإشارة هنا أنسب لأن المتحاورين يوجدون في مقام تخاطبي واحد والشيء الذي يشار إليه غائب عن الحواس والغالب في المشار إليه(و هو المدلول) أن يكون محسوسا وهو الأصل[37]،و هناك من ناحية أخرى مطابقة بين الدال والمدلول في أسماء الإشارة لذلك عرف اسم الإشارة بأنه»اسم يعين مدلوله تعيينا مقرونا بإشارة حسية إليه»[38]،فكأن هذا الاسم يستوعب مدلوله استيعابا كاملا إلى حد المطابقة بينهما، وطبيعي أن القصد في السورة ليس المطابقة بين مرجع اسم الإشارة(و هو الرؤيا) والحكم المثبت للمبتدأ المحذوف، بدليل أنه في آيات موالية وهي الآيات

(46 ، 47 و 48) سيعطى المضمون الدلالي الحقيقي للرؤيا الذي يناقض المضمون الدلالي الذي منح لها في الآية «44»، فلو أظهر المبتدأ(و هو اسم الإشارة) لكان مرجعه مطابقا دلاليا لمضمون القول في هذه الآية، معنى ذلك أن إضمار المبتدأ في هذا السياق لفت للأنظار إلى أن الحكم المتضمن في الآية «44» لا ينطبق على مرجعه الذي تفصح عنه الآية 43 ، والأمر نفسه نلاحظه مع التقدير الثاني الذي يرى فيه الزمخشري وتبعه في ذلك النسفي أن المبتدأ المحذوف هو الضمير «هي» [39]،ففي هذه الحالة أيضا فإن إبراز الضمير في الجملة (هي أضغاث أحلام) يؤدي إلى المطابقة بين الضمير والحكم المستفاد من المسند بأن يجعل العلاقة بينهما كالعلاقة بين الدال ومدلوله ومنه يصبح الحكم(أو المثبت به) مفسرا ومطابقا لمرجع الضمير نفسه،فتكون الرؤيا المتحدث عنها هي عين أضغاث الأحلام وهو ما يخالف القصد في السورة كما رأينا عند تقدير المبتدأ المحذوف باسم الإشارة(هذه) فيخالف من ثم المضمون الدلالي الحق للرؤيا، وعليه يكون الغرض التبليغي من الحذف في هذه الحالة أيضا هو نفسه ما أشرنا إليه فيما مر معنا وهو التنبيه إلى أن المعنى(أي ناتج عملية الإسناد) المتحقق من خلال الخبر «أضعاف أحلام»لا ينسحب على مرجع الضمير المحذوف المعبر عنه في الآية 43 من سورة يوسف.

ويمكن أن يمس الحذف- كما مر في كلام ابن يعيش- المسند في الجملة الاسمية والحذف هنا أيضا ليس لمجرد الرغبة في الإيجاز والاختصار، فللموقف التخاطبي دور مهم في ذلك، بمعنى أنه- أي الحذف- يرتبط في هذه الأحوال بأغراض تبليغية يقصد إليها منشئ الكلام مثلما قد تدعوه مقاصد تبليغية معينة في مواقف أخرى إلى ذكر عناصر الجملة كاملة غير منقوصة[40] فإذا نظرنا إلى قوله تعالى في سورة يوسف:"يا صاحبي السجن أأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار"[41]،فإننا نلاحظ أن الجملة الاسمية «أم الله الواحد القهار» خبرها محذوف يدل عليه السياق

اللفظي للآية وتقديره «خير» والاستغناء عن ذكره لا يفسره مجرد تجنب التكرار كما ذهب إلى ذلك نور الدين خيار،إنما يفسره في تقديرنا المعنى الذي تهدف الآية إلى أن توقعه في النفس المتلقية. فالحذف هنا يعني أن معنى الوحدانية والعظمة الملازمين للذات الإلهية يجعل المفاضلة نفسها غير ذات معنى لعدم تكافؤ طرفيها لذلك جاءت الجملة الاسمية الأولى «أأرباب متفرقون خير» مصدرة باستفهام إنكاري لإنكار المعنى المسند للمبتدأ «أرباب» وإثباته على سبيل الوجوب والضرورة للطرف الثاني من المفاضلة(الله الواحد القهار) فلو ذكر الخبر في الجملة الاسمية الثانية لكانت المفاضلة محتملة أو ممكنة وهو ما يبدو أن المترجم قد تنبه إليه فصاغ ترجمة الآية صياغة وإن ضاع معها المعنى الإنكاري للاستفهام ، فإنها حافظت على معنى العظمة والهيمنة الذي يميز الله الواحد الأحد، فقد ترجمت الآية كما يلي:

«O mes deux compagnons de prison! Qu'est le meilleur: des seigneurs éparpillés ou ALLAH, l'unique, le dominateur suprême ?»

إن ترتيب العناصر اللغوية في الآية على النحو الذي تظهر عليه في الترجمة أفقدها المعنى الذي اكتسبته من حذف الخبر، بل إن ترتيب عناصرها على هذه الصورة أفقد الاستفهام نفسه خاصيته الإنكارية فبدت المفاضلة اختيارية وممكنة، ونحسب أن عبد القاهر الجرجاني كان ينظر إلى مثل هذه الآثار الدلالية للحذف المرتبطة بالمقاصد التبليغية لمنشئ الكلام وبما يستلزمه الموقف القولي حين قال عنه(أي الحذف): «هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن».

ولابد من التنبيه إلى أن قضايا المعنى في الجملة الاسمية البسيطة لا تتعلق فقط بما توقفنا عنده ، إنما تتعلق بجميع التغيرات التي تطرأ على بنيتها، فليس سواء مثلا أن يكون المسند مشتقا أو اسما جامدا أو مركبا وصفيا أو مركبا إضافيا كما أنه ليس سواء أن يكون المسند إليه اسما أو ضميرا أو اسم إشارة.. الخ.

الهـوامش:

1 - محمد بن حسن الرضي الأستراباذي، شرح الكافية،ط « الشركة الصحافية العثمانية، 1310 هـ، ج 1، ص 8.

2 - الزمخشري، جارالله، المفصل في علم العربية،دارالجيل، د. ت، ص 24.

3 - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب،تح:عبد السلام محمد هارون،المطبعة الأميرية ببولاق1317هـ، ج 1 ،ص23.

4 - المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب،تح:حسن أحمد مراجعة:إميل يعقوب، ط:1 ،دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1999 ، ج 4، ص 17.

5 -ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل،ط القاهرة 1939-1931 ،ج 1،ص 74.

6 -سيبويه،الكتاب، ج1، ص 329

7 - الزمخشري، المفصل، ص 198.

8 - ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1 ،ص 99.

9 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،تح: محمود محمد شاكر، ط:33 ، مط: المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة،1992، ص 117.

10 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 117.

11 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 178.

12 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 179.

13 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 179.

14 - راجع تعليق عبد القاهر الجرجاني على جملة «زيد هو جواد»في دلائل الإعجاز، ص 179.

15 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 180.

16 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 181-180.

17 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 180.

18 - د/ محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984،ص 257.

19 - راجع عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 182.

20- راجع د/ عباس حسن النحو الوافي، ط: الخامسة، دار المعارف بمصر،د. ت. ج1 ص 251-250.

21- د/عباس حسن، النحو الوافي ، ج1ص 250.

22 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 182.

23 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 184

24 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 185.

25 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 183.

26 - بحث الدكتور عباس حسن، قضايا المبتدأ والخبر بحثا مفصلا في كتابه « النحو الوافي»،ج1 ،ص 542-441، فتعرض في أثناء ذلك لمختلف الصور التي تأتي عليها الجملة الاسمية بوجه عام.

27 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 187

28 - راجع عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 190.

29 - عبد القاهر الجرجاني، ص 190-189.

30 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 186.

31 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 186.

32 - الكلام لسيبويه أورده عبد القاهر الجرجاني في» دلائل الإعجاز» ، ص107 حين كان بصدد الحديث عما يحدث من تغيير في الحكم بسبب التقديم والتأخير.

33 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 108.

34 - ابن يعيش، شرح المفصل،ج1 ،ص 94.

35 - سورة يوسف،الآية: 44.

36 - راجع د/عباس حسن، النحو الوافي، ج1 ، ص 32.

37 - د/عباس حسن، النحو الوافي، ج1 ، ص 32.

38 - راجع د/ محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ط:1 ،دار القلم، الكويت، 1982 ، ص 346.

-39 سورة يوسف، الآية:39.

40 نور الدين خيار، الخطاب القصصي القرآني، دراسة أسلوبية تداولية(م\كرة ماجستير)مخطوطة بقسم اللغة العربية،جامعة الجزائر، 2004-2003، ص 32.

41 ترجمة سورة يوسف،الآية:39، ضمن: القرآن الكريم وترجمة معانيه إلى الفرنسية مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1420هـ، ص 240.

المصادر والمراجع

1 – أحمد مطلوب، عبد القهر الجرجاني، بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت 1973.

2 – الأشموني، شرح الأشموني على حاشية الصبان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1939.

3 – بشار بن برد، ديوان بشار بن برد.

4 – الزمخشري، جار الله، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح محمد مرسي عامر، دار المصاحف.

5 – الزمخشري جار الله، المفصل في علم العربية، دار الجيل، د ت.

6 – سعيد حسين بحيري، نظرية التبعية في التحليل النحوي، ط. 1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1988.

7 – سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة القاهرة 1977.

8 – طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر الإسكندرية 1983.

9 – فخر الدين قباوة، إعراب الجمل، ط. 4، دار الآفاق الجديدة 1983.

10 – المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح، حسن أحمد، مراجعة إميل يعقوب، ط. 1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1999.

11 – أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، الجمل، تحقيق على توفيق أحمد، ط2 مؤسسة الرسالة، الأردن 1985.

12 – محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، منشأة المعارف 1988.

13 – محمد بن حسن الرضي الأستراباذي، شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية، 1310هـ.

14 – محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ط. 1، دار القلم، الكويت 1982.

15 – محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984.

16 – محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ط2، عالم الكتب 1978.

17 – نور الدين خيار، الخطاب القصصي القرآني، دراسة أسلوبية تداولية (مذكرة ماجستير) مخطوطة بقسم اللغة العربية جامعة الجزائر 2003/2004.

18 – عباس حسن، النحو الوافي، ط. 5، دار المعارف بمصر، د. ت.

19 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح. ، محمود محمد شاكر ط. 3 مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة 1992.

20 – عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، دار القلم، الكويت 1985.

21 – ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح. محي الدين عبد الحميد، دار التراث، المطبعة الأزهرية ط. 1، القاهرة 1317هـ.

22 – ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، ط. القاهرة -1931 1939.